



**BHRWS Report submitted in
accordance with paragraph
15(c) of the annex to Human
Rights Council resolution 5/1**

Bahrain
21 Mar 2022

مملكة البحرين
رقم النقال / 00973366338882 /
بريد الإلكتروني /
bhrws2020@gmail.com

المراجعة الدورية الشاملة الدورة (٤) لمملكة البحرين

إعداد/ جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان
21 مارس 2022

١/ تعريف:

جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان (غير حكومية) تحت قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الترخيص بتسجيل جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان
التاريخ : ٨-ديسمبر-٢٠٠٤
رقم الجريدة الرسمية : ٢٦٦٤

هي جمعية معنية بالدفاع وحماية حقوق الإنسان وها مساهمات كبيرة ومهمة خاصة في الدفاع عن حقوق المرأة والطفل والعمالة الوافدة وشاركت بمراقبة الانتخابات البرلمانية والبلدية بالبحرين وقد شاركت بتقديم تقاريرها إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الدورات (الثلاث) المنية بـ المراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين.

٢/ آلية ومنهجية إعداد التقرير:

اتبعنا المعلومات والمبادئ التوجيهية للمساهمات المكتوبة من أصحاب المعنيين من حيث الاستناد على تقرير مملكة البحرين قيد هذا الاستعراض وجمع معلومات الأمم المتحدة الخاصة بالبحرين وملخص مساهمات أصحاب المصلحة واستناداً على مراجع واعلان وصكوك الأمم المتحدة والتعهدات والالتزامات للبحرين.

٣/ استعراض بعض التطورات لمملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان:

القوانين /

ا: اصدار قانون العقوبات والتدابير البديلة رقم (١٨) لسنة ٢٠١٧، وهو نقلة نوعية تشريعية حققت غاية الاصلاح ومعالجة الجريمة واستفاد ٣٨٢٦ محكوم من العقوبات البديلة.

ب: قانون العدالة الاصلاحية للأطفال (٤) لسنة ٢٠٢١. وهي خطوة رائدة في منظومة العدالة وحماية حقوق الطفل.

الإجراءات /

ا: اجراءات مكافحة جائحة كورونا وجهود مملكة البحرين في المحافظة على حقوق المواطنين والمقيمين مثل الحق في الصحة والحق في التعليم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية دون تمييز بجانب دعم الدولة للمؤسسات التجارية والافراد استمرت وصانت حقوق الجميع.

ب: دور وزارات الدولة في الحفاظ على الحقوق مثل وزارة الداخلية وحمايتها لكل مراكز الاصلاح والتأهيل وحماية النزلاء من جائحة كورونا وتوفير اللقاحات والعلاج لهم جميعاً.

4/ متابعة التوصيات:

ا: لا يزال مطلب المنظمات الحقوقية والنسائية البحرينية مستمر وقام مملكة البحرين بخصوص التعهد بالنظر في تعديل قانون الجنسية البحرينية لمنح الجنسية لاطفال المرأة البحرينية المتزوجات من غير البحرينيين عديمي الجنسية لتماثل مع اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

ب: قطعت مملكة البحرين شوط كبير من لقاءات واجتماعات وندوات لأجل اطلاق خطة عمل وطنية لحقوق الانسان ورفعت جمعيتنا تصوراتها إلى الدولة بشأن الخطة، وأهمية الاسراع في اصدار الخطة مع اهمية تتماشا مع اعلان وبرنامج عمل فيينا 1993.

ج: قدمت مملكة البحرين التقرير الوطني الطوعي النصفي إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ضمن آلية المراجعة الدورية الشاملة للدورة (٤)، وشرح ما تحقق للمملكة من إنجازات رائدة منذ تدشين ميثاق العمل الوطني عام 2001 في استفتاء تاريخي بموافقة 98.4%، وارسال العمل الديمقراطي المسؤول في ظل الملكية الدستورية وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين من دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.

ه: لاحظت جمعيتنا بأن مملكة البحرين لا تزال تتحفظ على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

و: صدقت مملكة البحرين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولكن لضمان تنفيتها تحتاج إلى ادخال تعديلات على تشريعاتها الوطنية.

ز: لاحظت جمعيتنا لا يزال قانون الصحافة لم يقر.

د: لاحظت جمعيتنا السماح للمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بزيارات مراكز الاصلاح والتأهيل واستسلام الشكاوي من النزلاء واهاليهم وبحثها وحلها.

5 الخاتمة والوصيات:

- ا: على مملكة البحرين المزيد من اجراءات مراجعة القوانين الوطنية وتنقيحها من اي مواد مخالفة للدستور وللاتفاقيات الدولية المصادق عليها.
- ب: على حكومة البحرين تفعيل المؤسسات الخاصة بحماية حقوق الانسان ل تقوم بدور فعال وتحصيص ميزانيات ل تقوم بدورها ومزيد من اشراك منظمات المجتمع المدني المتخصصة فيها حسب تخصصها.
- ج: على حكومة البحرين تعزيز حماية حقوق اطفال البحرين من استغلالهم سياسيا من قبل جماعات متطرفة والزج بهم باعمال العنف.
- ه: على حكومة البحرين تعزيز خطاب التسامح والتعايش ضد خطابات اطراف متشددة تدعو للطائفية والكراهية.